اقتصاد

الحلاق: سعر الصرف ينخفض مع المبادرة والأسعار على حالها

| صالح حميدي

طغى حديث سعر الصرف على ندوة «الأربعاء التجاري» أمس، إذ بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أن مسار مبادرة قطاع الأعمال السوري لدعم الليرة السورية صحيح، واصفاً المبادرة بالوطنية.

وأمل الحلاق أن تساهم المبادرة بشكل فعال في تخفيض سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية، لافتاً إلى أن هذا الانخفاض –تحسن قيمة الليرة– لم يترافق مع انخفاض في أسعار المواد والسلع والبضائع في الأسواق المحلية، والتي بقيت على حالها.

يشار إلى أن سعر مبيع الدولار للجمهور وفقاً للمبادرة استقر عند مستوى ٦٠٣ ليرات سورية، لليوم الثاني على التوالي، علماً بأن تفعيل المبادرة تم بسعر ٦٢٥ ليرة للدولار، وتم تخفيضه في اليوم التالي إلى ٦١٥، ثم إلى ٦٠٣ ليرات أمس الأول، وعليه استقر يوم أمس.

أما فيما يخص الندوة، فقد جاءت بعنوان «دور الاستشاري في تطوير العمل التجاري»، وذلك بالتعاون مع الجمعية السورية لمستشاري الإدارة، حيث كشف رئيس مجلس إدارة الجمعية هشام خياط عن ظهور استشاري هجرة في سورية خلال الأزمة، يتركز دوره على بيان منافع الهجرة والفوائد التي تعود على طالب الهجرة والعوائد المادية والمالية المتوقعة، وتقديم لنقاط القوة والضعف للتنقل بين مكان وآخر مع شرح للكلف والأعباء.

وأشار خياط كذلك إلى وجود مسمى استشاري مرحلي، يبرز دوره في الشركات والمؤسسات العائلية، إذ يستطيع هذا الاستشاري تخطي حالات الفساد والمحسوبيات في مثل هذه الشركات، ويتخطى نظام العائلة والعلاقات الأسرية التي تسود على حساب نظام العمل، مبيناً أن كل شيء بحاجة إلى تخصص، منوهاً بوجود من يعرف نفسه على أنه استشاري شامل ناصحاً قطاع الأعمال بتجنب هؤلاء والبحث عن المختص.

وتحدث خياط عن تعريف الاستشارات والفرق، موضحاً الفرق بين المستشار الداخلي والمستشار الخارجي، وأنواع الاستشارات الإدارية، والفوائد التي تعود على الشركات من خلال اللجوء للاستشارات.

الحكومة تقترض ٩٧ بالمئة من قروض المصرف الزراعي.. و٣ بالمئة للفلاحين!!

| عبد الهادي شباط

تجاوزت قيم القروض التي منحها المصرف الزراعي ٢٣٦,٥ مليار ليرة سورية، منذ بداية العام الجاري (٢٠١٩) وحتى نهاية شهر أيلول الماضي.

وتجاوزت القروض الممنوحة خطة الإقراض هذا العام، إذ بلغت ١٢٧ بالمئة من إجمالي الخطة، توزعت على ٧,٨ مليارات ليرة قروضاً للفلاحين، و١٠ مليارات ليرة قروضاً لمصلحة المؤسسة العامة لإكثار البذار، ونحو ١٧٥ مليار ليرة قروضاً لمصلحة المؤسسة العامة للحبوب، و٤٣ مليار ليرة إقراضات لمؤسسة الأعلاف، أي أن إقراض الحكومة تجاوز ٢٢٨ مليار ليرة بنسبة ٩٦,٧ بالمئة، على حين شكلت قروض الفلاحين ما نسبته ٣,٣ بالمئة من إجمالي قروض المصرف.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير لدى المصرف أن إجمالي الودائع تجاوز ٦٥,٨ مليار ليرة حتى نهاية أيلول الماضي، منها ٥٧ مليار ليرة ودائع تحت الطلب، و٩٨٩ مليون ليرة ودائع لأجل، و٧,٧ مليارات ليرة ودائع توفير، ونحو ٦٢ مليون ليرة على شكل حسابات مجمدة.

ولفت إلى استجرار المصرف لكميات كبيرة من الأسمدة تغطي الاحتياجات المحلية للمزارعين، وتتوافر هذه الأسمدة لدى مستودعات المصرف، ويمكن بيعها للمزارعين نقداً أو وفق تمويل المصرف من خلال قروض قصيرة الأجل.

وبين أن إجمالي مبيعات الأسمدة لدى المصرف خلال الشهر الماضي تجاوزت ٦٢ ألف طن بقيمة ١٠ مليارات ليرة، منها ١٨ ألف طن من أسمدة السوبر فوسفات بقيمة ٢,٧ مليار ليرة، ونحو ٣٥ ألف طن من أسمدة اليوريا بقيمة ٦ مليارات ليرة، ونحو ٤٠٢ طن من أسمدة نترات الأمنيوم، وقرابة ٩ آلاف طن من أسمدة نترات الأمونيوم و ٦٢٥ طناً من أسمدة سلفات البوتاس.

وأشار إلى أنه تم لحظ مبلغ ١,٦ مليار ليرة للخطة الاستثمارية في عام ٢٠١٩، موزعة على ١٧٤ مليون ليرة لمشروعات الاستبدال والتجديد والمشروعات الجديدة و١,٤ مليار ليرة للمشروعات المباشر بها، مبيناً أنه تم العمل على مشروع لتطوير بيئة العمل الخاص بمركز المعطيات الرئيس لدى المصرف الزراعي التعاوني ومشروع لزيادة الحجوم التخزينية في وحدة التخزين لدى المصرف ومشرع خاص لتأمين نظام تبادل مراسلات إلكتروني، ومشروع تطوير مراكز ربط الفروع مع مركز المعطيات الرئيس لدى المصرف وتشكيل لجنة لإعداد دفتر شروط فنية للمشروع الخاصة بتطوير شبكة الاتصالات والعمل على تأمين الدعم الفني للبرمجيات المطورة للفروع.

لجنة إصلاح القطاع العام الاقتصادي تبدأ اجتماعاتها

إعادة تأهيل القطاع العام الصناعي وتعزيز الشراكة مع الخاص

| الوطن

عقدت اللجنة العليا لإصلاح القطاع العام الاقتصادي اجتماعها الأول أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس، كمراجعة للخطوات النهائية للبدء بمشروع إصلاح القطاع العام الصناعي على المستويين، التنظيمي والاقتصادي، وتعزيز دوره كأداة تنموية حقيقية.

ووفقاً لخطة الإصلاح، سيتم التركيز على تحديد الصعوبات التي يعاني منها القطاع الصناعي وتوصيفها وتحديد أسبابها واقتراح الحلول لمعالجتها، على التوازي مع وضع رؤى مستقبلية لتطوير عمل هذا القطاع تركز على توسيع قاعدته الاستثمارية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في إطار تحفيز العملية الإنتاجية ودعم الاقتصاد المحلي.

وحسب بيان لمجلس الوزراء (تلقت «الوطن» نسخة منه) تم تأكيد أهمية البدء بإعادة تأهيل القطاع العام الصناعي ليكون رائداً في العملية الإنتاجية وفاعلاً في مرحلة إعادة الإعمار، إضافة إلى وضع إستراتيجية صناعية عامة تراعي الاستثمار الأمثل للموارد المحلية.

وتم خلال الاجتماع تأكيد ضرورة تركيز خطة إصلاح القطاع العام الصناعي على تحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص في جميع المجالات الإنتاجية، ووضع خطط الإصلاح التي تتناسب وحاجة كل مؤسسة وإعطاء المرونة والصلاحيات اللازمة لإدارة هذا القطاع لتنظيم موارده واستثمارها بالشكل الأمثل.

وكان رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أصدر قراراً بتشكيل «اللجنة العليا لإصلاح القطاع العام الاقتصادي»، برئاسته وعضوية كل من وزراء المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية والتنمية الإدارية، والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء ورؤساء «هيئة التخطيط والتعاون الدولي، والجهاز المركزي للرقابة المالية، ومجلس الدولة، ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال»، وتم خلال الاجتماع إضافة ٣ خبراء من ذوي الاختصاص في مجالات عمل اللجنة.

وتتولّى اللجنة على المستوى الإستراتيجي اقتراح السياسات العامة المتعلّقة بإصلاح القطاع العام الاقتصادي ورفعها إلى مجلس الوزراء للنظر في إقرارها، واقتراح التشريعات الجديدة والتعديلات الواجب إدخالها على التشريعات النافذة ذات الصلة بالقطاع العام الاقتصادي، وإقرار الدراسات والأدلة الخاصة بإصلاح القطاع العام الاقتصادي وإعادة هيكلته.

«اتحاد الفلاحين» لـ«الوطن»:

٨٣٠ ألف طن زيتون إنتاج هذا الموسم بزيادة ٢٨ بالمئة منها ٥٠٠ ألف طن للعصر

| رامز محفوظ

صرح رئيس مكتب الإحصاء في الاتحاد العام للفلاحين أحمد الفرج لـ«الوطن» بأن عدد أشجار الزيتون المزروعة في سورية وصل إلى ١٠٤ ملايين شجرة، في كل المحافظات، مشيراً إلى أن محافظة حلب تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد الأشجار المزروعة بنحو ٢٤ مليون شجرة.

وبيّن أن تقديرات الإنتاج لهذا العام نحو ٨٣٠ ألف طن زيتون، بزيادة نحو ٢٧,٧ بالمئة، عن الموسم الماضي، حيث كان إنتاج الزيتون حوالي ٦٥٠ ألف طن، موضحاً أن موسم الزيتون لهذا العام مبشر، والإنتاج سوف يكون الأفضل خلال سنوات الحرب الإرهابية على سورية.

وأشار إلى أن دخول محافظة درعا العام الماضي ومناطق في ريف حمص وريف حماة إلى خط الإنتاج، بعد تحريرها، ساهم بزيادة الإنتاج، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بشجر الزيتون من قبل المزارعين والحكومة، إذ أصبح الاهتمام هذا الموسم أكبر، ووصول الفلاحين لأراضيهم أسهل، فضلاً عن زيادة تقديم الخدمات للمزارعين تتعلق بالاحتياجات اللازمة للحراثة والتقليم والسماد وهو ما انعكس إيجاباً على الإنتاج.

وبيّن أن قطاف الزيتون بدأ في الساحل السوري بداية من الشهر الجاري (تشرين الأول)، بينما يبدأ في المناطق الشمالية في الأول من الشهر القادم، بشكل فعلي.

ولفت إلى أنه بالإضافة للقطاع الخاص الذي يشتري زيت الزيتون من المزارعين، تقوم السورية للتجارة بشرائه من المزارعين من خلال المناقصات، مبيناً أن سعر زيت الزيتون يرتبط بالعرض والطلب، وأنه رغم ظروف الحرب لم يتوقف تصدير زيت الزيتون إلى الخارج.

ونوه بأنه خلال العام الماضي تم تصدير أكثر من ٣٢ ألف طن من زيت الزيتون، مبيناً أن هذا الموسم سيكون أفضل إنتاجاً وتصديراً، وما دام الإنتاج أكبر، فستكون هناك زيادة عن حاجة المواطنين في سورية، وبالتالي فإن تصدير زيت الزيتون سيكون أكثر هذا العام.

وأوضح أن حاجة سورية من زيت الزيتون حوالي ١٢٥ ألف طن هذا الموسم، ما يقتضي تخصيص نحو ٥٠٠ ألف طن للعصر، والباقي للمائدة، والتصدير، إذ يتم التصدير لأكثر من ٣٠ دولة.

«التموين» تكشف السر

أعطال مضخات السيارات ليست من «البنزين المغشوش» بل من «المضخات العاطلة»!

| علي محمود سليمان

بدأت مديرية حماية المستهلك في وزارة التموين أمس بحملة نوعية مكثفة على محلات بيع قطع تبديل السيارات ومضخات الوقود، بسبب الشكاوي الكثيرة التي وردت من المواطنين والمتعلقة بكثرة أعطال مضخات البنزين بالسيارات والقطع الأخرى نتيجة الغش بمادة البنزين.

وحول الموضوع صرح مدير حماية المستهلك بالوزارة علي الخطيب لـ«الوطن» بأن الحملة ستنفذ في كل المحافظات، وفي أسواق بيع قطع تبديل السيارات ومحطات الوقود التي تبيع مادة البنزين، منوهاً بأن غاية الحملة الوقوف على أسباب هذه الأعطال، ومصدر العطل الحقيقي إن كان من مضخات البنزين التي يتم تركيبها في محلات الصيانة، أو نتيجة عدم مطابق مادة البنزين للمواصفات والتلاعب بجودته والعيارات الخاصة بها، وسيتم التأكد أيضاً من صهاريج نقل مادة البنزين إن كان هناك خلل ضمنها يتسبب بسوء مادة البنزين.

ولفت إلى أن الجولة الأولى تمت على منطقتي البرامكة والفحامة بمحافظة دمشق أمس، التي فيها محلات بيع قطع تبديل السيارات ومضخات الوقود، وخلال الجولة تم تنظيم ستة ضبوط بحق عدد من أصحاب محلات بيع القطع التبديلية للسيارات، بسبب قيامهم بمخالفات تتعلق بالغش والتدليس بمضخات البنزين للسيارات حيث تباع على أنها كورية وهي ليست كذلك، وبأسعار زائدة غير نظامية.

وأكد الخطيب أنه تم خلال الجولة التركيز على تجار الجملة من خلال تجار المفرق، وتبين أن البعض لا يقوم بإعطاء فواتير نظامية تثبت مصدر المادة وسعرها الحقيقي، كما ظهر بالتدقيق أيضاً وجود تباين وفارق كبير بين سعر الشراء الأساسي وسعر البيع لدى المفرق، وأيضاً وجود مواد مغشوشة ومجهولة المصدر، وقد تم أخذ تصاريح خطية من تجار الجملة الذين لم يزودوا باعة المفرق بالفاتورة اللازمة، والتشديد على باعة المفرق عدم القيام ببيع قطع مغشوشة ومزورة وأنه ستتخذ بحقهم أقصى العقوبات القانونية.

سيناريوهات «مداد» الأربعة حول الدعم

الاستمرار في تمويل تكلفة الدعم المرتفعة صعب وفساد في آلياته الحالية

| الوطن

سلّط مركز دمشق للأبحاث الضوء على موضوع إصلاح الدعم، وذلك في ورقة سياسات نشرها أمس، بيّن فيها أن رفع الدعم الآن وكل أن مسألة خطرة إذا لم يترافق بمظلة من الإجراءات الحكومية التي تساعد على الخروج الآمن، وفي مقدمتها التمكين الاقتصادي.

كما أن رفعه «بالصدمة» يمكن أن يكون كارثياً، فالرفع إذا تمّ يجب أن يكون تدريجياً وانتقائياً لبعض الجوانب، وضمن حزم وبعد دراسة تأثيراته المتوقعة، ويجب التمييز بين الدعم الاجتماعي ودعم الإنتاج والمنتجين، فبعض القطاعات يجب الاستمرار في دعمها مقابل أخرى يكون دعمها آنياً أو مرحلياً، كما يحتاج إلى رفع الدعم إلى حزمة متكاملة من السياسات (ضرائب، أجور، موازنة عامة للدولة، إدارة إنفاق وإيرادات...) وإلا فسيكون المردود السلبي قاسياً جداً.

وبسبب الورقة، فإن منعكسات العلاج الصادم في المجتمعات الهشة خطرة جداً، لذا يجب العمل على عقلنة الدعم ووضعه في سياقه الصحيح، وضمان وصوله إلى مستحقيه، وهذا يجب أن يكون مشروعَ دولة وجزءاً من خطة ورؤية حكومية، هذه الرؤية مفقودة اليوم.

سيناريوهات وسياسات الدعم

بيّنت الورقة أنه يمكن التفكير في سياسات الدعم عبر أربعة سيناريوهات، أولها هو السيناريو الاستمراري، أي الاستمرار بالآليات الحالية، وهو أمر غير قابل للاستدامة، إذ إن مشكلات الدعم الحالية سوف تستمر، ويمكن أن تتفاقم في الأمدين المتوسط والبعيد.

أما السيناريو الثاني، فهو الرفع التدريجي، وهو سيناريو طويل الأمد، لأن متطلبات تحقيقه تتوقف على أهداف وسياسات التنمية على المدى الطويل، ويقوم على التمكين للناس اقتصادياً شيئاً فشيئاً، بحيث نصل إلى مرحلة التوازن بين الدخول والأسعار ومرحلة قطاعات اقتصادية متطورة قادرة على المنافسة.

السيناريو الثالث هو الرفع بالصدمة، وهو أسوأ السيناريوهات، ويقوم على رفع الدعم بشكل فجائي من دون حساب المفاعيل والتأثيرات الاجتماعية أو السياسية أو الاحتجاجية لهذا الإجراء، وهذا ما حدث عام ٢٠١٠.

السيناريو الأخير هو الإصلاحي، ويقوم على الاستمرار بالدعم مع إصلاح آلياته الحالية، ووصوله إلى مستحقيه، والتفكير بموارد أخرى لدعم الموازنة العامة للدولة، وهو سيناريو مركب يجمع بكفاءة بين الاحتفاظ بالحدّ الأدنى للمسؤوليات الاجتماعية للدولة وتخفيف تأثير الضغوط والتشوهات الكلية التي يسببها الدعم على المدى الطويل.

إصلاح الدعم

إن تطبيق السيناريو الإصلاحي يستدعي تبني وتنفيذ سياسات إصلاحية كحزمة واحدة، تشكل بمجملها مساراً واضحاً وشفافاً يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بشكل عقلاني ومدروس.

والمطلوب بحسب الورقة على المدى القريب والمتوسط، تصحيح تشوهات وأخطاء حسابات الدعم، وهي خطوة استهلالية للوقوف على الحجم الحقيقي للدعم وتقييم تأثيره في المواطنين والقطاعات المدعومة والموازنة العامة للدولة، إضافة إلى تبني آليات استهداف شفافة ومتطورة لإيصال الدعم لمستحقيه، فالآليات الحالية يشوبها الكثير من أوجه الفساد والبيروقراطية.

ومطلوب أيضاً حصر مكونات الدعم وتقسيمها إلى مكونات شمولية ومكونات استهدافية، إذ إن معظم مكونات الدعم الحالية تتسم بالشمولية في التغطية ولا تميّز بين فقير وغني، ومن ثم لا تؤدي دوراً واضحاً في تخفيف سوء عدالة التوزيع، إضافة إلى تخفيض الفجوة بين الدخول والأسعار (تكاليف المعيشة) ليس بزيادة الرواتب والأجور فحسب؛ بل بخلق فرص عمل ومصادر دخل جديدة، والقضية الأهم في هذه السياسة ليس المفاضلة بين زيادة الرواتب والأجور أو خلق فرص عمل، بل السياستان مطلوبتان لتحقيق هدف تحسين الأحوال المعيشية.

كما طلبت الورقة منهجية سليمة وواضحة لصنع السياسات العامة وتسلسلها، فمن المفترض أن تبنى السياسات المالية والنقدية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وليس أن تتحكم السياسات المالية والنقدية بسياسات وأهداف التنمية الأخرى، فمنهجية صنع السياسات العامة الحالية غير واضحة وغير مترابطة.

أما على المدى البعيد، فتُعد سياسات رفع الدعم جزءاً من منظومة التنمية التي لا يتم تنفيذها وتحقيقها إلا على المدى الطويل، ورغم الفعالية النسبية لسياسات الدعم وأهميتها، وبخاصة في الدول التي تمر بحروب وأزمات، ودورها في تحقيق الأهداف المنشودة في الأجل القصير، إلا أن الواقع العملي برهَنَ على أن الاستمرار فيها على المدى الطويل تترتبُ عليه جملة من التداعيات، منها تشجيع وزيادة استهلاك السلع والخدمات التي يشملها الدعم، وتسريع وتيرة نمو النفقات العامة وتشجيع التهريب، وتباطؤ نمو الموارد العامة، إضافة إلى التشوهات السعرية للسلع عبر الحدود.

علاوة على ذلك، وفي ضوء التحديات المالية التي تواجهها اقتصادات الدول النامية، ومنها سورية، فقد أصبح من الصعب الاستمرار في تمويل التكلفة المرتفعة لبرامج الدعم الذي أصبح يزاحم تمويل الاستثمار العام في البنى التحتية والاجتماعية كالنقل والبنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية.

في ظل هذه التداعيات ازدادت الحاجة لإعادة النظر في نظم الدعم الحكومي في معظم البلدان والتدرج في خطوات إصلاحية على المدى البعيد لمنظومة الدعم، بشكل يخفف من التأثيرات السلبية في الفئات السكانية والقطاعات المتضررة، ليس من منظور اجتماعي وتنموي فحسب؛ بل من منظور سياسيّ، فعادةً ما تترافق إجراءات رفع الدعم بحراك شعبي رافض لهذه التدخلات، كما حدث في بلدان عديدة (تونس، مصر، الأردن.. وغيرها).

في هذا الخصوص ركزت أغلبية الدول النامية على إصلاح الدعم الذي يشكل عبئاً على الموازنة العامة مثل دعم الطاقة الذي بات يقتطع جزءاً من الموارد العامة.

هذا التحول السياساتي الذي انتهجته بعض الدول هَدَفَ إلى ضبط وترشيد الدعم وإعادة هيكلته والانتقال إلى وسائل بديلة، مع ضرورة الأخذ بالحسبان أن بعض أشكال الدعم باقية ومبررة مع بقاء الحالة التي استدعاها تبني سياسة الدعم كدعم بعض أوجه الإنتاج والتصدير وهي متغيرة ومتبدلة حسب الحاجة، ودعم الأسر والفئات الأكثر هشاشة، إضافة إلى ضرورة استمرار ممارسة الدولة لمسؤولياتها الاجتماعية في الصحة والتعليم وكفالة الفئات الهشة من السكان.